الأمم المتحدة

S/2008/732

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2008
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ التي تلقيتها من السيد خافيير سولانا، الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، يحيل بها التقرير المتعلق بأنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ويغطي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

041208 031208 08-62609 (A)

## المرفق

## رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أرفق طيه تقريراً عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وتتوافق الفترة المشمولة بالتقرير مع الفترة التي يغطيها استعراض الستة أشهر الذي أعدته البعثة ويمتد من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإجراء المشترك 2007/749/CFSP الذي ينص على تمديد ثان لولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بناء على دعوة وجهتها سلطات البوسنة والهرسك لتواصل أنشطتها.

ورغم ما تحقق من إنجازات مهمة منذ بداية البعثة الأولى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فإن تحقيق نتائج فعالة في مكافحة الجريمة وفي إنشاء الوكالات الحكومية الرئيسية لإنفاذ القانون مثل شرطة الحدود أو الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية يشكل مسعى طويل الأجل. بيد أن عمليات إلقاء القبض مؤخرا على شخصيات بارزة يزعم تورطها في أنشطة جرائم منظمة تمثل تطورا مهما.

كما أن اعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لقانونين خاصين بإصلاح الشرطة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مهد الطريق أمام التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ اتفاق مؤقت مع الجماعة الأوروبية، يهدف إلى أن يتم تدريجيا إنشاء سوق مشتركة. زيادة على ذلك، أصدرت المفوضية الأوروبية خريطة طريق من أجل رفع القيود عن تأشيرات السفر.

وتعتبر هذه خطوات مهمة في عملية البوسنة والهرسك الخاصة بالتكامل الأوروبي، بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وإحدى القضايا الأساسية ستكون التنفيذ المناسب التوقيت لقانوني إصلاح الشرطة. وتعمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بنشاط في إسداء المشورة ورصد عملية التنفيذ، وتقوم بدور الميسّر لمحاولة التغلب على بعض الصعوبات التقنية واختلاف الآراء فيما بين أصحاب المصلحة المحليين بشأن نطاق الإصلاح.

وسوف تواصل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، ضمن إطار ولايتها الحالية، التركيز على اتباع نهج عملي محدد وكذلك تعزيز اتصالها بالجهاز القضائي، ولا سيما بأعضاء النيابة العامة. فتحسين التعاون بين قوات الشرطة ومكاتب النيابة العامة عامل مهم في مكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة. وسوف تتولى البعثة أيضا مساعدة السلطات المحلية في مواءمة تشريعات الشرطة وفي تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الحدود.

واقترح تزويد مجلس الأمن بتقرير خطي مستكمل عن التقدم الذي أحرزته بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإحالة التقرير المرفق طيه إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

# تقرير الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك عن الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

## مقدمة

١ - اعتبرت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أول عملية تنفذ في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وقد بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في إطار ولاية أولية مدتها ثلاث سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونظرا للتحديات الباقية وبناء على توصية من الأمين العام/الممثل السامي، وبموجب الإجراء المشترك 2007/749/CFSP الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اتخذ المجلس قرارا يقضي بتمديد آخر للبعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مع إعادة تركيز ولايتها. وكان العميد فينسيترو كوبولا (إيطاليا) رئيسا للبعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وسوف تنتهي مدة خدمته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢ - وتهدف بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي من خلال الرصد والتوجيه والتفتيش إلى إنشاء جهاز شرطة دائم عالي الكفاءة ومتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك يعمل وفق معايير أوروبية ودولية. وهي تفعل ذلك من خلال نهج يستند إلى ثلاثة دعامات استراتيجية: تقديم الدعم لمكافحة الجريمة المنظمة، وتحسين مساءلة الشرطة المحلية وتقديم الدعم لتنفيذ إصلاح الشرطة. وتفيد البعثة من التوجيهات السياسية المحلية والتنسيق من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتساهم البعثة في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب بهدف وضع البوسنة والهرسك بصورة لا رجعة فيها على الطريق المؤدي إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، عن طريق تعزيز سيادة القانون وإنشاء جهاز شرطة فعال ومتحرر من التدخل السياسي الذي لا مبرر له.

## ملاك الموظفين والمنهجية

٣ - في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كان لدى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ٤١٨ موظفا (١٦٧ ضابط شرطة دوليا، ٣٠ خبيرا مدنيا دوليا و ٢٢١ موظفا وطنيا). وتسهم في البعثة جميع الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ستة

بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتراعي البعثة على النحو الواجب في جميع أنشطتها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك ورقة الاتحاد الأوروبي التنفيذية بشأن التدابير العملية للمضي قدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر من مجلس الأمن في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وستعمل البعثة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومع قوة الاتحاد الأوروبي ومنظمة غير حكومية محلية، على النهوض بالمسائل الجنسانية في وكالات إنفاذ القانون بمشروع يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ويستمر طوال سنة ٢٠٠٩.

## الحالة العامة

٤ - أحرزت البوسنة والهرسك تقدما بشأن سيرها على طريق التكامل الأوروبي. واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قانونين لإصلاح الشرطة. وفتح اعتمادها الباب أمام التوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب في ١٦ حزيران/يونيه. ودخل اتفاق مؤقت مع الجماعة الأوروبية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه، وهو اتفاق من شأنه أن يتم تدريجيا إنشاء سوق مشتركة. إضافة إلى ذلك، أصدرت المفوضية الأوروبية خريطة طريق من أجل رفع القيود عن تأشيرات السفر. ورحب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٢٥ حزيران/يونيه بالتطورات الإيجابية وكذلك بالتقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك بشأن الشرطيين الاثنين والأهداف الخمسة الخاصة بالانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ولم يستطع الاتحاد الروسي المشاركة في البلاغ النهائي.

٥ - وساهمت هذه التطورات في تهدئة الحالة السياسية. بيد أن التوترات بقيت وظهرت على السطح من جديد بحلول نهاية فصل الصيف. وتسيطر على المشهد السياسي عدة عمليات متزامنة وخلافية: السعي إلى إجراء الانتخابات البلدية، والانتقال من مكتب الممثل السامي إلى تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي، الجدل الدائر حول الإصلاح الدستوري والآثار الاجتماعية - الاقتصادية لتباطؤ اقتصادي، وحفظ تضخمي مترافقا مع انفتاح تدريجي لسوق البوسنة والهرسك أمام المتنافسين من الاتحاد الأوروبي. وأجريت الانتخابات البلدية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٦ - وعملت دوائر الشرطة في البوسنة والهرسك على تحسين قدراتها على الحفاظ على السلام والنظام العامين، بما في ذلك في الحالات المعقدة مثل حفظ الأمن في الاحتفالات التذكارية في سربرنيتسا والمنطقة الشرقية من البوسنة وفي أعقاب إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش.

٧ - وتواصل تقدم البعثة في دعم مكافحة الجريمة المنظمة. واستهلت وكالة الدولة للتحقيق والحماية وشرطة الكيان عدة تحقيقات على مستوى رفيع. وأدى التحقيق في قضايا انتحال الهوية في نظام حماية وثائق هوية المواطنين إلى إلقاء القبض على مسؤولين في شرطة جمهورية صربسكا في أيلول/سبتمبر، ويمكن أن يؤدي هذا إلى مزيد من إلقاء القبض على آخرين وإدانات لهم أثناء الفترة القادمة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، افتتحت المحاكمة الأساسية لقادة عصابة إجرامية منظمة رئيسية في سراييفو.

٨ - وبدءا من الأمن الدولي، اجتمع مجلس التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي بانتظام بحضور مسؤولين من شرطة البوسنة والهرسك. وشنت دوائر شرطة البوسنة والهرسك، مدعومة من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، حملة توعية جماهيرية بشأن الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة في ١٩ أيلول/سبتمبر.

٩ - وبدأت وزارة الأمن، بمشورة من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الممثل السامي، في تنفيذ قانوني إصلاح الشرطة. ويجيء التنفيذ متأخرا عن موعده المقرر بشهر واحد بسبب عدم وجود قرارات يتخذها مجلس الوزراء. واستمرت عملية المواءمة بين تشريعات ولوائح الشرطة، مع قيام وزارة الأمن بصياغة تعديلات لجعل التشريعات القائمة متوافقة مع قانون إصلاح الشرطة. ويتطلب قانونا إصلاح الشرطة استكمال هذه الممارسة قبل حلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٠ - وقدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المشورة إلى وزارة الأمن وإلى وكالات إنفاذ القانون بشأن تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الحدود واستعمال التدابير المطلوبة من أجل تيسير وتحرير تأشيرات السفر ورفع القيود عنها. وتواصلت إجراءات التفتيش وأكدت الملاحظات السابقة أن آليات الرقابة الداخلية آخذة في التطور إلى مستوى مرض. بيد أن الأمر يستلزم مواصلة بذل الجهود.

## المنجزات التي تحققت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

### دعم عمليتي إعادة تنظيم جهاز الشرطة وإصلاح جهاز الشرطة

١١ - استمر إحراز تقدم من جانب بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في دعم عمليات إعادة تنظيم جهاز الشرطة وإصلاح جهاز الشرطة. وتضمنت جهود إعادة التنظيم تنفيذ القانون المتعلق بمديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل الشرطة في البوسنة والهرسك، وقانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك (قانونا إصلاح الشرطة). وفيما تتوقع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تنفيذ هذين

القانونين لتحقيقهما جزئيا بحلول نهاية ٢٠٠٨، من المرجح أن يستغرق وقتا أطول التنفيذ التام لهذه المرحلة الأولى التي تتوخى استكمال عملية تدبير الموظفين وسير أعمال المؤسسات الجديدة على أكمل وجه.

١٢ - وإذ تراعي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أن التشريعات التي تنظم الجوانب المؤسسية لمسائل الشرطة ليست متوائمة تماما بعد، وهي تقوم بتقديم الدعم إلى عملية إعادة تنظيم هيكل الشرطة، فإنها تواصل اتباع نهج تصاعدي ''ينطلق من القاعدة'' من أجل حشد التأييد وإسداء المشورة بشأن مواءمة وتطوير التشريعات لإصلاح أجهزة الشرطة الحالية في الكيانات والكانتونات وفي مقاطعة بركو. وفي هذا السياق، تتوقع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي إحراز تقدم ملموس في مجال إصلاح الشرطة قبل نهاية ٢٠٠٩.

١٣ - ومع ذلك، فبينما توجد أهداف يمكن تحقيقها قبل نهاية ٢٠٠٩، يجدر بالذكر أنه يحتمل حدوث تأخير في الإطار الزمني المقرر، بسبب ما يتسم به الإطار السياسي من صعوبات أحيانا.

## إعادة تنظيم جهاز الشرطة

### قانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك وقانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك

١٤ - بعد أن أقرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانونا إصلاح الشرطة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ دخل قانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك وقانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة، حيز التنفيذ في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومع إقرار هذين القانونين، ستنشأ ٤ مؤسسات جديدة للتنسيق والدعم، مع ثلاث أجهزة للإشراف والمراقبة على مستوى الدولة[(١)].

١٥ - وتقع مسؤولية البدء في تنفيذ هذه العملية على عاتق الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ووزارة الأمن فيها.

١٦ - وقد شكلت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك لجنة لاختيار المديرين ونواب المديرين لوكالة دعم هيئات الشرطة، ووكالة التعليم والتدريب، ووكالة الطب العدلي، كما جاء في قانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة

(١) المؤسسات الأربع هي مديرية تنسيق هيئات الشرطة في البوسنة والهرسك، ووكالة التحليلات العدلية وخبرة الطب العدلي، ووكالة التعليم والتدريب، ووكالة دعم جهاز الشرطة. أما الأجهزة الثلاثة فهي الهيئة المستقلة، ومجلس شكاوى مسؤولي الشرطة، وهيئة شكاوى المواطنين.

والهرسك. وقد أنجزت لجنة الاختيار مهمتها وأحالت في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ قائمة بالمرشحين حسب رتبة كل منهم إلى وزير الأمن، وأصبح على الوزير أن يرفع القائمة المقترحة إلى مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك ليتخذ قرارا نهائيا بشأن تعيينهم. ولكن اقتراح الوزير لم يرسل حتى الآن لاتخاذ إجراء جديد بشأنه.

١٧ - وقد عينت اللجنة البرلمانية في البوسنة والهرسك لجنة مشتركة مخصصة لكي تتخذ إجراءات تعيين الهيئة المستقلة وهيئة شكاوى المواطنين، كما جاء في قانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك. وسوف تتولى الهيئة المستقلة اختيار مديرين ونواب مديرين لمديرية تنسيق هيئات الشرطة. ورغم أن تشكيل الهيئة تم في حينه، فإنها فشلت في استكمال مهمتها في التاريخ الذي حدده القانون (١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة طلبت مساعدة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في صياغة القرارات اللازمة وفي أدائها لمهامها. وسوف تواصل البعثة مساعدة اللجنة، كما ستواصل متابعة العملية نفسها.

١٨ - وستتوقف عملية التعيين الفعلية على الإرادة السياسية والترتيبات القائمة بين الأحزاب السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات الخاصة بمواقع ومواعيد تشكيل الوكالات الجديدة المنشأة ينبغي أن تتخذ بمعرفة مجلس وزراء في البوسنة والهرسك.

١٩ - وكانت وزارة الأمن قد شكلت لجنة للتنسيق في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لكي تقوم بتنسيق القوانين ذات الصلة بحيث تتواءم مع قانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك، وقانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة. ووفقا لقرار تشكيل اللجنة، فإن اللجنة مطالبة بالانتهاء من عملية التنسيق بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونظرا لكثرة القوانين التي تحتاج إلى تعديل لتتواءم مع أحكام قانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك وقانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة، فإن اللجنة لن تستطيع الانتهاء من عملها قبل الموعد المحدد. وبناء على ذلك، طلبت اللجنة تمديد ولايتها لمدة ١٥ يوما أخرى. وقد قبل الوزير هذا الاقتراح ووافق على قرار بتمديد ولاية لجنة التنسيق الذي يلزم اللجنة بالانتهاء في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من تنسيق التشريعات ذات الصلة بحيث تتواءم مع القوانين التي صدرت مؤخرا. وقد انتهت اللجنة من عملها وقدمت اقتراحاتها النهائية إلى الوزير للموافقة عليها، وقد شاركت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في عمل اللجنة، وتقوم الآن بمتابعة جميع التطورات ذات الصلة.

## جهود إصلاح جهاز الشرطة

٢٠ - بالإضافة إلى ما تقوم به بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي من تقديم الدعم لعملية إعادة تنظيم جهاز الشرطة، فإنها تنشط في تنسيق وتطوير الإطار التشريعي القائم فيما يتعلق بأجهزة الشرطة.

٢١ - فعلى مستوى الدولة، كان لقانوني إصلاح جهاز الشرطة دور محوري في تشجيع إعادة النظر في هيكل ووظيفة وكالة الدولة للتحقيق والحماية، الأمر الذي أدى إلى تعديل قانون هذه الوكالة وإنشاء لجنة تعمل على تبسيط هيكلها. وتقوم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدتها في بناء مؤسسة شرطة الحدود من خلال المتابعة وإسداء المشورة في عملية تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الحدود التي يمولها برنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتحقيق الاستقرار. ويرتبط بهذه الاستراتيجية، القانون الخاص بمراقبة الحدود الذي يمر الآن بالإجراءات التشريعية. وقدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المساعدة لوكالة الدولة للتحقيق والحماية ولشرطة الحدود في تحسين العلاقات مع المؤسسات المعنية لصياغة قانون بشأن المرتبات على مستوى الدولة، وهو القانون الذي ينظم عدة أمور من بينها مرتبات أجهزة الشرطة على مستوى الدولة. وقدمت البعثة أيضا مساعدة تقنية إلى وزارتي الأمن والمالية في تنسيق قانون المرتبات مع التشريعات المتصلة بأجهزة الشرطة. وعلى مستوى الكيان، تواصل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي عملها في المساعدة في صياغة قانون بشأن العاملين في الشرطة وقانون للشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا، وهو ما سيسفر في نهاية الأمر عن تنسيق هذه القوانين الرئيسية المتعلقة بالشرطة في الكيانين كليهما. وفي منطقة بركو تقوم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بمساعدة السلطات المحلية بصياغة قانون للشرطة في تلك المنطقة ينظم هيكل أجهزة الشرطة ومهامها. وعلى مستوى الكانتونات، تواصل بعثة الشرطة تقديم المساعدة لسلطات الكانتونات في وضع اللمسات الأخيرة على قانون الكانتونات للشؤون الداخلية، وهي العملية التي توقفت بسبب الخلافات على مسائل جوهرية.

## دعم الحرب ضد الجريمة المنظمة

٢٢ - يمثل دعم أجهزة الشرطة المحلية في حربها ضد الجريمة المنظمة، عنصرا محوريا في ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. ففي داخل هذه البعثة توجد إدارتان رئيسيتان مهمتهما زيادة قدرة وكالات إنفاذ القانون في الحرب ضد الجريمة المنظمة، وهما: إدارة مكافحة الجريمة المنظمة، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرطة الحدود والمستشارين الإقليميين والميدانيين التابعين للبعثة، لهم أدوار محددة يؤدونها في هذا المجال.

٢٣ - ركّز الدعم في الحرب ضد الجريمة المنظمة على قضايا معينة كانت قوة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تتابعها وتسدي المشورة بشأنها، بالإضافة إلى التركيز على الجوانب المتعلقة ببناء المؤسسات. كما اتخذت البعثة خطوات إضافية لنقل نهجها المستهدف إلى أجهزة الشرطة المحلية، مع قيام وكالة الدولة للتحقيق والحماية بمهمة قيادية في هذا الصدد. وقامت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بإسداء المشورة بشأن العمليات الرئيسية وتنمية القدرات التقنية، وبدأ تشغيل القدرات التقنية الضرورية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت العلاقات بين الشرطة والادعاء المزيد من التطور من خلال العمل في قضايا معينة ومن خلال تطوير إدارة التحقيقات وغيرها من آليات التنسيق برعاية المجلس الأعلى للقضاء والادعاء. كما تعززت الروابط بين الشرطة ونظام السجون.

**العلاقات بين الشرطة والمدعين العامين**

٢٤ - تابعت وحدة العدالة الجنائية في إدارة مكافحة الجريمة المنظمة في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بعض القضايا التي اشتملت على عنصر ملموس للتعاون بين وكالات إنفاذ القانون ومكاتب المدعين العامين. وتراوحت هذه القضايا بين قضايا على مستوى الاستئناف وأخرى صعبة وتمثّل تحديا للشرطة وللمدعين العامين.

٢٥ - وقامت وحدة العدالة الجنائية في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز قدراتها في المناطق من أجل زيادة تحسين العلاقة بين رجال الشرطة والمدعين العامين. فالمعترف به على نطاق واسع أن العلاقة بين هاتين الجهتين مهمة للغاية.

٢٦ - وتواصل وحدة العدالة الجنائية استضافتها لحلقة رجال الشرطة - المدعين العامين بشأن توحيد استمارات التحقيق في أجهزة الشرطة. وقد قدّم ممثلو أجهزة الشرطة والادعاء العام من البوسنة والهرسك اقتراحات بشأن رؤية محددة لأكثر من عشرين استمارة تحقيق، بما فيها تقارير الجرائم، ومحاضر عمليات التفتيش، وتدابير أخرى بشأن التحقيقات، بالإضافة إلى سجلات عن التحقيقات مع المشتبه فيهم والشهود. والمتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين فعالية التحقيقات الجنائية في جميع أنحاء البلد، وأن يساعد في النهوض بالتعاون بين مختلف المستويات القضائية.

٢٧ - وفي شهر نيسان/أبريل بدأ المجلس الأعلى للقضاء والادعاء عملية تنفيذ مشروعه بشأن التعاون بين رجال الشرطة والمدعين العامين بالبدء في توقيع مذكرة تفاهم. وفي ٩ نيسان/أبريل، قام رئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء، وممثلو وزارة العدل ووزارة الأمن ووزارة الداخلية في اتحاد البوسنة والهرسك ووزارة الداخلية في جمهورية صربسكا، بالتوقيع

على اتفاق التعاون لتنفيذ مشروع المجلس الأعلى للقضاء والادعاء ”إنشاء آليات متقدمة للتعاون بين الشرطة ومكاتب المدعين العامين“.

٢٨ - ويسير تنفيذ مشروع المجلس الأعلى للقضاء والادعاء على خطى الأنشطة السابقة لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون بين الشرطة والمدعين العامين. ويستفيد المشروع من الإنجازات التي حققتها هذه البعثة، كما أن البعثة ستواصل دعمها الإيجابي للمشروع وتنفيذه خلال النصف الثاني من العام.

٢٩ - وخلال الفترة الواقعة بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه، نظمت البعثة حلقات عمل معنية للمدعين العامين بشأن وسائط الإعلام النوعية، لمساعدتهم على النهوض بمهاراتهم في الاتصال بالجمهور فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة. وتم الاتفاق على أن يعقد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء بالتعاون مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مؤتمرا رابعا عن التعاون بين الشرطة والمدعين العامين في منتصف تشرين الأول/أكتوبر وفقا لتطور المشروع.

**تعزيز مساءلة الشرطة**

٣٠ - قامت البعثة بعمليات تفتيش عامة وموجهة، بما في ذلك تسجيل الأسلحة الخاصة وأسلحة مهام الشرطة وإصدار تراخيصها، وتسجيل شركات الأمن الخاصة والإشراف عليها، واستخدام المعدات الممنوحة من البرنامج الدولي للتدريب والإدارة في مجال التحقيقات الجنائية. وأسفرت عمليات التفتيش عن عدد من الملاحظات التي تعالجها البعثة حاليا بالتعاون مع سلطات الشرطة ذات الصلة ومع المدعين العامين، بحسب الاقتضاء.

٣١ - وقد بدأت البعثة استعراضا وافيا للشكاوى المتعلقة بسلوك الشرطة. وسوف يجري الاستعراض خلال الفترة القادمة.